

كثافة الطاقة في المنطقة العربية أعلى من المعدل العالمي

6 بلدان تعرض تجاربها في تحقيق النمو الأخضر بمنتدى كوبنهاغن



رئيسة وزراء الدنمارك هيلي ثورنغ شميت تفتتح المنتدى

□ يُعتبر منتدى كوبنهاغن إطاراً فريداً لحفز الشراكات التي يمكنها أن تعزز سريعا فرص النمو الأخضر، الذي يتطلب توظيفا فعالا على نطاق واسع لرأس المال المادي والتكنولوجي والبشري. وهذا لا يكون ممكناً إلا إذا تعاونت الحكومات والقطاع الخاص على المستويات المحلية والوطنية والدولية، لتذليل العقبات وخلق الحوافز الصحيحة للابتكار والاستثمار.

افتتحت المنتدى رئيسة وزراء الدنمارك هيلي ثورنغ شميت، ورئيس وزراء كوريا الجنوبية هوانغ - سيك كيم الذي مثل البلدان الشريكة. وألقى رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في قطر والرئيس المقبل للمؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ عبدالله بن حمد العطية كلمة أعلن فيها انضمام بلده الى المنتدى.

تخصير الاقتصاد
كان الموضوع الرئيسي للمنتدى كفاءة الموارد والنمو. وإدراكاً بأن العودة الى معدلات عالية للنمو وفرص العمل ما زالت في مقدم الاهتمامات السياسية حول العالم؛ استكشف المنتدى العوامل الاقتصادية والإطار السياسي الأوسع للنمو الأخضر. ووجد أن تخصير الاقتصاد العالمي يوفر فرصاً رابحة للشركات والمجتمعات والدول. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في تنامي أسواق التكنولوجيا النظيفة والطاقت المتجددة. كما أن التحول الى نمو أخضر بتعزيز كفاءة الموارد والإنتاجية بات يعتبر جزءاً مهماً من عملية تحسين التنافسية على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطني.

وركز المتحدثون على ضرورة تعميم الحاجة الملحة إلى مسار النمو الأخضر. وقد رفضت حجج لتأجيل جهود التحول الى اقتصاد أخضر ريثما تنقضي الأزمة الاقتصادية الراهنة، إذ قدمت عدة مؤسسات أدلة مقنعة بيّنت أن كلفة اللاعمل ستكون أكبر. وأشار الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنغل غوريا إلى أن الخسارة الناجمة من عدم التحول إلى أنماط اقتصادية جديدة تحترم البيئة تتجاوز بأضعاف الكلفة التي يتطلبها هذا التحول.

واعتبر المنتدى أن الحاجة ملحة إلى ردم الفجوة في تمويل التحول الى مسار نمو أخضر. والسبيل الرئيسي لذلك هو حفز الاستثمار الخاص عبر الابتكار المالي، وزيادة التمويل الحكومي الشحيح، وضمان سياسات حكومية استثمارية ريفية المستوى. ودعا إلى ضرورة تخفيض الدعم الحكومي لأسعار الوقود الأحفوري، وتحويل الاستثمارات من التنمية المسرقة في إطلاق الانبعاثات الكربونية الى النمو الأخضر. وركزت شراكات كثيرة تم إطلاقها أو تطویرها خلال المنتدى على الابتكار المالي، مع تركيز الخاص على تمويل كفاءة الطاقة وتصميم أدوات مالية أكثر فعالية.

ويؤثر تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية بشكل أكبر على البلدان الفقيرة. وتواجه البلدان النامية أسوأ العواقب، في حين تفتقر الى الموارد اللازمة للتصدي لهذه التأثيرات. وركز المنتدى على الجوانب الشمولية لأجندة النمو الأخضر عند تصميم مبادرات جديدة. واعتبر الابتكار التكنولوجي، وخصوصاً الابتكارات المخففة لتأثيرات تغير المناخ، عناصر أساسية للتحول الى اقتصاد أخضر. فضلاً عن نشر التكنولوجيات الخضراء وتكييفها وفق الظروف،

وخصوصاً في البلدان النامية.

وفي غياب نموذج موحد لتحقيق النمو الأخضر؛ شهد المنتدى مناقشات لتجارب من ستة بلدان، هي البرازيل والصين وألمانيا واندونيسيا والمغرب وتركيا. وتم التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع حلول مستدامة على مستوى البلد. وأبرزت الجلسات الفواصم المشتركة للارتقاء بالنمو الأخضر في هذه البلدان، بما في ذلك القيادة السياسية وريادة القطاع الخاص والخطط المالية الابتكارية.

اقتراحات وتوصيات

وفر المنتدى فرصة استثنائية لأصحاب أعمال وقادة سياسيين رفيعي المستوى للانخراط في حوار مباشر من خلال جلسات نقاش مصغرة. فجلسوا بين الحضور وراحوا بشرح دورهم وخبرتهم وآمالهم في الارتقاء بالنمو الأخضر من خلال التعاون العام والخاص عبر القطاعات. عقدت هذه الجلسات الحوارية المصغرة على مرحلتين خلال

يومين، وركزت على شمولية النمو الكفوء باستهلاك الموارد، وقصص النجاح في هذا المضمار.

وتمت مناقشة إحدى عشرة شراكة عملية بين القطاعين العام والخاص في جلسات خاصة، تم تصميمها لجمع اقتراحات وتوصيات عملية عن أوجه النمو الأخضر التي تقتضي عملاً من القطاعين. وكان من بينها: تسريع الابتكار السياسي دعماً لتحول قطاع الطاقة، تعزيز النمو المستدام القائم على الموارد الحيوية، تمويل كفاءة الطاقة، مبادرات الإدارة والتمويل الخاص، ومؤشرات كفاءة الطاقة.

وشارك الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) نجيب صعب في جلسة مخصصة لمناقشة خيارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط. وناقش تحديات الطاقة من منظور إدارة الموارد، داعماً حجته بأرقام من تقرير «أفد» الجديد عن البصمة البيئية، دلّت على أن كثافة الطاقة في المنطقة العربية هي 50 في المئة أعلى من المعدل العالمي، وأن انبعاثات الكربون هي المسؤولة عن معظم الزيادة في البصمة البيئية للمنطقة.

وخلص صعب إلى أن كفاءة الطاقة والتحول إلى الطاقة المتجددة أمر ضروري اقتصادياً وبيئياً، مشيداً بالقرار السياسي الواضح في المغرب بتبني الطاقة المتجددة، الأمر الذي مكن من تحقيق نتائج ملموسة في أقل من ثلاث سنوات. وقد بدأ المغرب تنفيذ خطة للوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى 40 في المئة من إجمالي الطاقة بحلول العام 2020، وهو الهدف الأكثر طموحاً في العالم.

وستقدم الاستنتاجات والأفكار التي خلص إليها المنتدى في نقاشات ومنتديات دولية ريفية المستوى حول التنمية المستدامة والنمو الأخضر، بما في ذلك قمة المناخ (COP 18) التي ستعقد في الدوحة عاصمة قطر، وسيكون هناك تركيز خاص على إدخال الاستدامة وممارسات النمو الأخضر ضمن العملية المكرسة لتطوير أهداف التنمية المستدامة.

ووافق المشاركون على مواصلة العمل لتنفيذ التوصيات الكثيرة الناشئة عن أجندة المنتدى بشأن النمو الأخضر، وعلى الاجتماع مجدداً في أكتوبر / تشرين الأول 2013 لمراجعة التقدم الحاصل واستنباط إجراءات جديدة.

سيدي بوغابة... منطقة رطبة في المغرب غنية بالتنوع البيولوجي

■ الرباط - محمد التفراوتي

□ في المغرب 43 منطقة رطبة برية يبلغ مجموع مساحتها 35 ألف هكتار، من بينها 11 موقعا ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية. وفيه أيضاً 28 منطقة رطبة ساحلية تبلغ مساحتها الإجمالية 205 آلاف هكتار.

وتعدّ محمية سيدي بوغابة، التي تبعد عن العاصمة الرباط 30 كيلومتراً، إحدى أكبر المناطق الرطبة في البلاد، وهي من أبرز المواقع ذات الأهمية البيولوجية، تميزها غابة وبحيرة فريدتان.

على ضفاف بحيرة سيدي بوغابة تمتد غابة جبلية عمرها مليوناً سنة، تعود إلى العصر الجيولوجي الرابع، تُرى من بعيد شامخة مكسوة باخضرار شجر العرعار الأحمر والزيتون البري والدوم والرطم. تحفها مروج خضراء، وتنتشر في حناياها نباتات السمار والأسل والقصب والبردي والسوسن الأصفر والدرو والحيار والنوم البري والنرجس وعتب الديب وغيرها.

تمتد المحمية على مساحة 650 هكتاراً، وتحتوي ما يناهز 210 أنواع من الأشجار والنباتات، جلها متأقلمة للعيش داخل الماء أو في التربة الكثيرة الرطوبة، مقاومة للحرارة الموسمية، وتزخر المحمية بتنوع حيواني ثري، من ثدييات كالأرنب والفأر والقنية والسرعوب، إلى زواحف كالسلحفاة الإغريقية وسلحفاة المناقع والعظاءة المبقعة والحرباء، إلى ضفادع وحلزونات وأنواع مختلفة من الفراشات. وتم تحديد أكثر من 140 نوعاً من اللافقريات في المحمية.

بحيرة سيدي بوغابة آخر ما تبقى من البرك الطبيعية العذبة في الشمال الغربي الأطلسي للمغرب. تبلغ مساحتها 113 هكتاراً، وتستمد مياهها من المصادر الجوفية، وهي موطن لعدد كبير من الطيور المهاجرة بين أوروبا وإفريقيا. ويمكن فيها مشاهدة أكثر من 200 نوع من الطيور أثناء هجرتي الخريف والربيع، يعيش 30 نوعاً منها في المحمية حيث يمكن مشاهدتها طوال السنة. وأفساد الخبير البيئي في المحمية عبدالسلام بوشفيرة، أنه تم تسجيل ما يزيد على 205 أنواع من الطيور في أرجائها، منها 137 نوعاً تشاهد بصورة مستمرة مثل البط الأخضر العنق والحذف الرخامي والغرة القراء والدجاجة الزرقاء ويومعة المستنقعات الإفريقية والنحام الوردي ومالك الحزين الرمادي والشنقب والعقيب وزمغ الماء والغطاس. ويتوقف 34 نوعاً في المحمية لقضاء فصل الشتاء، كالبط المغرب والصفار والحذق الشتوي. ويقضي 21 نوعاً فصل الصيف هناك، منها 13 نوعاً تتوالد في المحمية مثل أبو مغلز واليمامة وصقر اليونور، و8 أنواع لا تتوالد في المحمية كالنحام الوردي وأبوملعة الأبيض والنكات والبوقية. أعلنت منطقة سيدي بوغابة محمية عام 1975، وصنفت عام 1980 ضمن قائمة «رامسار» للمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية. وهي سميت هكذا نسبة إلى رجل صالح اسمه سيدي محمد بن عبدالله الملقب «بوغابة» إذ عاش مختلياً في هذه الغابة، وكان من المقاومين المشهورين للاستعمار.



البط الغطاس المتوج